

## إعلان القاهرة لمكافحة الجريمة الإلكترونية 2007

بمشاركة أكثر من 400 ممثل من قيادات و شباب الوزراء و المنظمات و هيئات القطاعين العام والخاص من الإقليم العربية و دول أخرى، و من الهيئات الغير حكومية والجهات الدولية في المؤتمر الإقليمي الأول حول الجريمة الإلكترونية المنعقد في القاهرة بتاريخ 26-27 نوفمبر 2007-11-27 .

عقد المؤتمر برئاسة السيد الأستاذ المستشار/ أحمد حسان نائب رئيس مجلس الدولة وتحت رعاية وتشريف معالي السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، و شارك في افتتاحه معالي الأستاذ الدكتور/ طارق كامل وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات و عدد من القيادات السياسية والمحافظين و كبار قيادات وزارة العدل و رجال القضاء و رؤساء الجامعات. نظمت المؤتمر الجمعية المصرية لمكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت ، ودعم كل من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITIDA، مجلس اوربا COE، مكتب الامم المتحدة المعني بالجريمة و المخدرات UNODC ، ميكروسوفت ، جامعة عين شمس، شركة IRIS ، والجمعية المصرية للكروت الذكية EASCIA .

و بختام هذا الحدث تبنى المشاركون الإعلان الاتي:

### **فيما يتعلق بتشريعات مكافحة الجرائم المعلوماتية و تفعيلها:**

لاحظ المشاركون بكل التقدير الجهود التي تتم حالياً في دول المنطقة فيما يتعلق بتطوير التشريعات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، هذه الجهود يجب ان تمنح الاولوية و يتعين اتمامها في اقرب وقت ممكن بهدف حماية المجتمعات العربية من تهديدات الجريمة الإلكترونية.

يشير المشاركون إلى أن اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية 2001 تعتبر نموذج عالمي لتطوير تشريع مكافحة الجريمة الإلكترونية، و من ثم يتعين تشجيع دول المنطقة العربية للاستعانة بهذه الاتفاقية عند اعداد القوانين الموضوعية و الاجرائية المتصلة بالجريمة الإلكترونية.

الاجراءات الجنائية الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية تحتاج الى مهارات وامكانيات خاصة ، ومن ثم فإنه من الضروري تشجيع دول المنطقة على انشاء وحدات متخصصة في تحقيقات الجرائم الإلكترونية . يتعين كذلك التأكد من ان جهات الضبط و الملاحقة واعضاء النيابة العامة و القضاة يتم تدريبهم بكفاءة على أنماط و مستحدثات الجريمة الإلكترونية.

دعوة مصر و باقي دول المنطقة العربية دراسة فكرة إنشاء وحدة مسئولة عن طوارئ الكمبيوتر والشبكات (CERT) و ذلك بهدف ضرورة وجود رد فعل سريع لحماية المعلومات الحيوية ونظم الاتصالات.

### **فيما يتعلق باستغلال الاطفال:**

إن استغلال الاطفال في أعمال اباحية على الانترنت كانت من شواغل المشاركين. ولقد لاحظ المشاركون بالتقدير حقيقة أن قانون الطفل في مصر و باقي دول المنطقة يجري تعديله ليشمل تجريم أعمال الاطفال الاباحية على الانترنت على ضوء المادة التاسعة من إتفاقية الجريمة الإلكترونية بودابست 2001.

يجب على الدول تبنى تشريع إجرائي ليخدم التحقيقات الشرطة و القضائية في القضايا المتعلقة بأعمال الاطفال الاباحية مثل وضع نظم مرنة عند التعامل مع المجرمين الأحداث.

يجب على الدول أن تدعم إنشاء خطوط ساخنة وطنية التي توفر تقارير و معلومات عن محتويات الانترنت الضارة أو الغير قانونية و التي يكون مصدرها الجمهور أو الهيئات المعنية.

إمداد وحدات الشرطة الوطنية لمكافحة الجرائم الالكترونية و دوائر النيابة العامة والسلطة القضائية على المستوى الوطني و العالمي بفرص تعليمية و تدريبية على انماط تحقيقات و ضبط المواد الإباحية و الانتهاك الإجرامي لحقوق الأطفال.

#### فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعات الحكومية و الخاصة و الأهلية:

يجب تشجيع الشراكة بين كل من القطاعات الحكومية و الخاصة و الأهلية لمكافحة الجرائم الإلكترونية في مجالات التعليم و التوعية و التشريع. هذه الشراكة يجب ان تُعني بأمن و نزاهة و حماية كافة البيانات و الانظمة التي يحتاج اليها تنفيذ القانون و التي تحترم الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان. يجب دراسة إمكانية أن تقوم الحكومة بالاستفادة من المعلومات و الخبرات المتوفرة لدى شركات تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات فيما يتعلق بتهديدات و اتجاهات الجريمة الالكترونية و انماطها الحديثة. لاشك أن عناصر الشرطة تحتاج إلى تعاون و وثيق من مقدمي خدمات الإنترنت فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية. يتعين كذلك وضع حدود واضحة لسلطات الهيئات التنفيذية في ضوء مبادئ الشرعية الإجرائية في كل دولة. و في سبيل تنفيذ ذلك: قد يكون من المناسب أن يسعى مقدمي خدمة الإنترنت و عناصر إنفاذ القانون إلى تطوير الاجراءات و النظم و الامكانيات بشكل غير نمطي للتعاون بفعالية مع بعضها من خلال حدود معروفة تحترم مبدأ الشفافية.

يتعين دراسة امكانية التحضير لمبادئ توجيهية و إرشادية لنظم و امثلة مثل هذا التعاون بواسطة الإنضمام لمجموعة العمل التي يرعاها مجلس أوروبا و الذي سيكون مساعدا لدول المنطقة. على السلطات القائمة على تطبيق القوانين الإستفادة من التدريب المقدم من جهات القطاع الخاص. و من ناحية أخرى فإن شركات صناعة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات يجب ان تساهم بتوظيف امكاناتها لزيادة الوعي و المعرفة بين عملائها لمنع الجرائم الالكترونية.

#### فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي و الدولي:

من أجل تعزيز اتجاهات متجانسة لمكافحة الجرائم الالكترونية في المنطقة العربية ، يجب السعي إلى إقامة منتدى للدول العربية لمكافحة الجريمة الإلكترونية يشارك فيه كافة المتخصصين في المجالات ذات الصلة بالأنشطة الإلكترونية و التكنولوجية و المتعلقة بالاتصالات. يعمل هذا المنتدى على تبادل المعلومات و الخبرات، و تقديم الاستشارات و التدريب النظري و العملي. كما يمكن أن ينظم المنتدى اجتماعات سنوية لتحديث خبرات المنطقة بالتطورات المتلاحقة التي تحدث في مجال الجريمة الإلكترونية.

تقدم اتفاقية بودابست (2001) إطاراً بارزاً للتعاون الدولي الفعال في مسائل الجريمة الالكترونية . و من ثم فقد يكون من المناسب أن تأخذ مصر و باقي دول المنطقة العربية في اعتبارها الانضمام لهذه المعاهدة للسماح بتعزيز التعاون ضد الجريمة الالكترونية عبر الوطنية.

لتسهيل التحقيقات الدولية الطارئة التي تحتوي على دليل الكتروني فقد يكون من المناسب أن تدرس الدول العربية امكانية إنشاء نقاط إتصال 7/24 و الانضمام إلى شبكة الرد و التعاون السريع التي انشأتها الدول الثمانية الكبرى و المجلس الأوروبي.

القاهرة في 2007/11/27